OCP POLICY CENTER
THINK • STIMULATE • BRIDGE

Policy Paper
فبراير 2018

2018 ملامح منعرج للاقتصاد العالمي: اوروبا تستيقظ و آسيا ترسخ موقعها

فتح الله ولعلو

PP-18/02

2018 ملامح منعرج للاقتصاد العالمي:
اوروبا تستيقظ و آسيا ترسخ موقعها

فتح الله ولعلو

مركز الدراسات والأبحاث «OCP Policy Center»

مركز الدراسات والأبحاث « OCP Policy Center » هو مؤسسة تفكير استراتيجي يوجد مقرها في الرباط بالمغرب. مهمتها هي تعزيز تبادل المعرفة والمساهمة في بلورة وإغناء التفكير حول القضايا المتعلقة بالاقتصاد وبالعلاقات الدولية. ويقدم المركز قيمة مضافة حقيقية، من خلال منظور ورؤية بلد من الجنوب، إلى القضايا الحساسة وإلى الرهانات الإستراتيجية الجهوية والعالمية التي تواجهها الدول النامية والناشئة. كما يسعى إلى المساهمة، بشكل كبير، في اتخاذ القرارات الإستراتيجية من خلال أربع برامج للبحث تتعلق ب: الفلاحة والبيئة والأمن الغذائي، والإقتصاد والتنمية الاجتماعية، واقتصاد المواد الخام وتمويلها، والجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية.

.يساهم المركز بنشاط في تحليل السياسات العمومية مع تعزيز التعاون الدولي بهدف تنمية بلدان النصف الجنوبي للكرة الأرضية. وفي هذا الصدد، يسعى المركز إلى أن يكون حاضنة للأفكار ومصدرا للتفكير الإستشرافي حول التدابير والاستراتيجيات التي يتعين اتباعها في السياسات العمومية بالنسبة لاقتصاديات الدول الناشئة، وبشكل عام بالنسبة لجميع الفاعلين المعنيين بمسلسل النمو والتنمية وطنيا وجهويا. وتحقيقا لهذه الغاية، يعتمد المركز على أبحاث مستقلة، وعلى شبكة قوية وواسعة من الباحثين على الصعيدين الداخلي والخارجي

من بين أهداف مركز الدراسات والأبحاث أيضا دعم ومساندة إطلاق حوار واسع في منطقة المحيط الأطلسي، وتعزيز التعاون بشأن القضايا الإستراتيجية الجهوية والعالمية. ولأننا ندرك أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب كذلك تطوير وتقوية الرأسمال البشري، فإننا نلتزم، من خلال "مدرسة مركز الدراسات والأبحاث"، بالمشاركة، بشكل ملموس، في تقوية القدرات الوطنية والقارية، وكذا بتحسين فهم القضايا المرتبطة ببرامج أبحاثنا.

وبموازاة هذا العمل، نسعى جاهدين إلى بناء شبكة ديناميكية من القادة الشباب تكرس عملها لتحويل وتطوير إفريقيا الناشئة من خلال تقديم برنامج مبتكر ومحفز، وفرص مفتوحة لمشاركة جيل جديد وصاعد من صناع القرار في مختلف القطاعات.

مركـز الدراسات والأبحـاث OCP Policy Center

العنوان: مركز الأعمال حي الرياض – الجهة الجنوبية – الطابق 4
محج الرياض. الرباط. المغرب.

الهاتف:08 08 27 37 5 212+
الفاكس: 54 31 71 37 5 212+
البريد الإلكتروني : contact@ocppc.ma

عن الكاتب، فتح الله ولعلو

يعمل فتح الله ولعلو كزميل أول لدى مركز الدراسات والأبحاث التابع للمركز الشريف للفوسفاط، وهو سياسي واقتصادي مغربي، حامل لإجازة في الاقتصاد بكلية الحقوق بالرباط سنة 1964، ولشهادة الدراسات المتخصصة في الاقتصاد بمعهد الدراسات السياسية بباريس سنة 1966، إضافة إلى نشاطه كأستاذ مساعد بالمركز الجامعي للبحث العلمي وكمساعد في النشرة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب انتخب رئيسا للاتحاد الوطني لطلبة المغرب ومسؤولا باتحاد طلبة المغرب العربي.

في سنة 1968 ناقش اطروحته للدكتوراه في الاقتصاد بباريس قبل أن يلتحق بهيئة التدريس بكليتي الحقوق بالرباط والدار البيضاء وبالمدرسة الوطنية للإدارة.

كما قام بنشر العديد من الكتب والمقالات، ما بين سنة 1968 و1997تتعلق بمجالات النظرية الاقتصادية، والاقتصاد المالي، واقتصاد المغرب العربي والعالم العربي، والعلاقات بين أوروبا والعالم العربي. شارك سنة 1972 ضمن مجموعة الرباط في الإعلان عن إنشاء حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي سيصبح أحد اعضائه البارزين وانتخب من 1968 إلى 1977 عضوا بالمكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي وفي سنة 1972 أنشأ رفقة الباحث عبد العزيز بلال جمعية الاقتصاديين المغاربة التي أصبح رئيسا لها منذ 1982. في الوقت نفسه، انتخب في مناسبات عدة رئيسا لاتحاد الاقتصاديين العرب ورئيسا للفريق البرلماني للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في البرلمان ومستشارا بلديا بالرباط ونائبا بمجلس النواب عن المدينة نفسها.

في 14 مارس 1998 عينه الراحل الحسن الثاني وزيرا للاقتصاد والمالية. وترأس فتح الله ولعلو عمدة مدينة الرباط ما بين يونيو 2009 و2015.

تمهيد

تعتبر 2018 بلا شك نقطة تحول في تطور الاقتصاد العالمي. أوروبا، بعد أن بدأت في الخروج من الأزمة في عام 2017، من المرجح أن تدخل مرحلة نمو قوي ومستدام بفضل الزيادة الهيكلية في الإنتاج الصناعي، إضافة الى الانعكاسات الإيجابية للمشروع الإصلاحي المؤيد لأوروبا موحدة الذي يحمله الثنائي الفرنسي الألماني. كما ان آسيا تستمر في تأكيد مكانتها كمحرك رئيسي للاقتصاد العالمي، حيث اصبحت ثلاثة بلدان من اسيا (الصين واليابان والهند) تنتمي لقائمة أكبر خمسة اقتصادات عالمية في عام 2018. هذه التطورات تدفع نحو تغير النظام الاقتصادي العالمي، مساءلة قدرتنا نحن المغاربة بالخصوص والأفارقة عامة على التكيف مع هذه البيئة المتغيرة.

2018 ملامح منعرج للاقتصاد العالمي: اوروبا تستيقظ و آسيا ترسخ موقعها

في الوقت الذي بدأ النقاش في بلادنا المغرب حول اعادة النظر في التوجهات الإستراتيجية المرتبطة بقضية التنمية الاقتصادية و ضرورة مراجعة او اغناء السياسات العمومية يكون من المفيد ان نبحث عن تموضع الاقتصاد المغربي في المسار المعولم لاقتصاد المعمور.

ذلك ان اشكالية التنمية القطرية لا ترتبط فقط بالتوجهات و المجهودات الداخلية بل لابد ان نأخد بعين الاعتبار دينامية و مشاكل الاقتصاد العالمي سواء في محيط القرب (الاورو- الأفرو متوسطي) وفي المجالات البعيدة و خاصة تلك التي تخص البلدان الصاعدة.

ذلك أن 2018 تبدو كمدخل لمنعرج في مسار الاقتصاد العالمي يتميز برجوع دينامية النمو في القارة الأوروبية (القرب) من جهة و تأكيد صعود القارة الأسيوية الى الواجهة الأمامية كمحرك أولي للاقتصاد العالمي (البعد). و سيكون علينا كبلد جنوب متوسطي و افريقي ان نتفاوض مع هذه التحولات التي تهم موقع القارتين الأوروبية و الأسيوية ضمن ترسيخ ظاهرة العولمة مند الثمانينات و عبر مراحل الانتعاش و الانكماش.

الاطار العام : تطور الاقتصاد العالمي مند الثمانينات

- عرفت توجهات السياسات الاقتصادية مند الثمانينات تحولا نوعيا بعد طفرة النموذج النيوليبرالي الذي ارتبط باسم الرئيس ريغان الأمريكي و الوزيرة الأولى البريطانية مارغريت تاتشير و الذي دعا للتخلي عن تدخلات الدولة و ترسيخ منطق اقتصاد السوق و اعطاء الأولوية للتوازنات الماكرو اقتصادية خاصة على مستوى الموازنات الوطنية و تطويق التضخم.

بدون شك أن هذا التوجه المعاكس للممارسات الكينزية السائدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (عقود التنمية المجيدة 1945-1975) قد أعطت لمد العولمة دفعة كبيرة تجلت في ارتقاء مستوى المبادلات عبر تحرير التجارة الخارجية (بمتابعة من منظمة الغاط ومنذ 1995 منظمة التجارة الخارجية العالمية) و كذا مستوى التحويلات الخارجية لرؤوس الأموال (عبر الاستثمارات الخارجية المباشرة، و الهجرة و كذا السياحة).

وفي اواسط التسعينات كان الجو السائد عالميا يتسم بكثير من التفاؤل (سنوات كلينتون) و» بعولمة سعيدة « و شمولية بأبعادها التجارية و المالية و التكنولوجية (بروز الحضارة الرقمية) و الثقافية .

- خلال هذه الفترة عرف الاندماج الأوربي تقدما متميزا. فاتسع الاتحاد الأروبي الى بلدان اروبا الجنوبية ثم الى بلدان اروبا الشرقية و الوسطى . و أحدثت السوق الوحيدة (السلع ، الخدمات، الأموال، البشر) و أسست

داخلها منطقة الأورو، كما أقرت الحدود المجموعية (اتفاقية شانكين). في هذا الاطار فكر الأروبيون في تجديد علاقاتهم مع البلدان الجنوب متوسطية (برشلونة 1995) و البلدان الافريقية جنوب الصحراء (كوتونو 2000) و بعد ذلك أقرت مقاربة الجوار voisinage (2007) التي تهم المنطقة المتوسطية و كذا شرق اروبا.

صادف هذا المسار انهيار الاتحاد السوفياتي (1990) و معه منظومة التدبير الاقتصادي الممركز الشيء الذي ادى الى توسيع رقعة اقتصاد السوق و معه التعددية الديمقراطية سياسيا. هذا ما سمح للبعض بالحديث عن «نهاية التاريخ» (فوكوهاما).

- في بداية الثمانينات انخرطت الصين الشعبية بقيادة (تينسيلوبيغ) في استراتيجية الانفتاح و الاصلاح. و انتقلت في ثلاثين سنة من وضعية اقتصاد نامٍ الى وضعية اقتصاد صاعد و الى وضعية قوة عالمية. اصبحت الصين معمل العالم بمعدل نمو يزيد عن 10% و استفادت أكثر من غيرها من « العولمة السعيدة» و من انخراطها في المنظمة العالمية للتجارة (2001).

كان لارتفاع طلب الاقتصاد الصيني للمحروقات و المواد الأولية أثر ايجابي على ما سمي بالبلدان الصاعدة (البرازيل، افريقيا الجنوبية، الهند و روسيا) التي التقت كلها في مجموعة (البريك) والتي اصبحت بجانب الصين تحتل مواقع متميزة في التأثير على مسار الاقتصاد العالمي . كما استفادت القارة الافريقية من الطلب الصيني لمحروقاتها و موادها الأولية و خرجت من جمودها الذي استمر منذ الستينات و حققت معدلات نمو متوسطة تحوم حول 5 % في السنة.

و لقد استمرت مرحلة الحبور هذه طيلة العقد الأول للقرن الواحد و العشرين و الى غاية 2014، الشئ الذي جعل العديد من الاقتصادات الصاعدة و النامية تخترق السنوات الأولى من الأزمة الاقتصادية العالمية (2008) بنوع من السكينة.

- وجاءت الأزمة المالية و الاقتصادية الكبرى عبر مرحلتين لتغير الأوضاع و تدخل جزءاً كبيرا من العالم و خاصة البلدان المتقدمة في فترات حرجة. مرحلة اندلاع الأزمة في الولايات المتحدة وهي أزمة الاقتراض (2008) و مرحلة استقرارها في اروبا عبر أزمة الاستدانة (اسبانيا، البرتغال، ايطاليا، فرنسا، و خاصة اليونان) التي كادت أن تطيح بمنطقة الأورو (2012).

انتقال الأزمة من الولايات المتحدة الى اروبا و من دائرتها المالية الى دائرتها الاقتصادية فرض على اروبا مواجهة تحديات متعددة تجلت في انتشار الكساد و ارتفاع البطالة فيما تقلصت عالميا وثائر التجارة الخارجية و الاستثمارات الخارجية المباشرة و انشطة السياحة و انتقال المهاجرين.

و اضطرت الحكومات الى وضع برامج إعادة إنطلاقة النشاط الاقتصادي الشيء الذي دفع بها الى الاستدانة المفرطة التي فرضت اتباع سياسات مالية تقنينية. كل ذلك أخرج العولمة من «سعادتها» لتصبح «عولمة بئيسة».

هكذا بدأت السلطات الحكومية تبتعد عن مقولات تحرير المبادلات التي تعول عليها المنظمة العالمية للتجارة و تبحث كلها بشكل واضح أو مقنع على إقرار ممارسات حمائية. ولقد تأكد ذلك بوضوح لما انتخب الرئيس ترومب على رأس الولايات المتحدة فأدار ظهره للمفاوضات المتعددة الأطراف و للتعاقدات التي كانت تحضر عبر المحيط الأطلسي مع اروبا والمحيط الهادي مع آسيا.

وبدأ الحديث عالميا على تأثيرات العولمة السلبية على مستوى توزيع المداخيل و الثروات حيث برز أن 1 % من الساكنة الأكثر ثروة تستقطب أكثر من نصف الساكنة الأكثر فقرا. ولقد أدت الأزمة الاقتصادية الى تحجيم الطبقات الوسطى في البلدان المتقدمة و ساعد ذلك على صعود المد الشعبوي في العديد من البلدان الأروبية (فرنسا، بلجيكا، بولونيا، النامسا، هنغاريا) فضلا على حدث البريكسيت في بريطانيا و انتخاب الرئيس ترومب.

- هناك عناصر جيوسياسية ساهمت في انتشار عوامل التشاؤم عالميا، بدءً من الحدث الدموي ليوم 11 شتنبر 2001 و ما تلاه من تدخل الولايات المتحدة في أفغانستان ثم التدخل في العراق (2003) ثم مجريات ما سمي خطئاً «الربيع العربي « و كل نتائجه الوخيمة على بعض الدول العربية من خلال الحروب الأهلية وتدخل القوى الأجنبية و انتشار المواجهات الدينية و العرقية و الممارسات الارهابية و انتقالها الى اروبا وتهديم البنيات التحتية والعمرانية (العراق، سوريا، اليمن، ليبيا) و صعود القوى المحافظة والمعادية للتطور والحداثة. وانتقلت مخلفات الاهتزازات الى مناطق افريقية (الساحل خاصة). ولقد تولد عن ذلك تدفق المهاجرين و اللاجئين الهاربين من مختلف الأقطار التي تأثرت سلبا بكل هذه الأحداث، وفي خضم ذلك بدأ العالم يتناسى القضية الفلسطينية و قضية السلام بالشرق الأوسط بالرغم من أنها أم المشاكل التي تولدت عنها كل المواجهات و المطاحنات حيث فرض وبشكل طبيعي الأولوية لمحاربة التطرف و الارهاب الممثل في مكونات «القاعدة» و بعدها ما سمي ب»الدولة الاسلامية». ولعل الاندحار العسكري لهذه الأخيرة في بعض مناطق الشرق الأوسط هو الحدث الجيوسياسي الأساسي الذي اتى به محيط منطقتنا الكبيرة في نهاية 2017.

- هناك بعض الميولات التي يجب الاشارة اليها رغم تناقضاتها قبل الانتقال الى 2018.

فرضت الأزمة الاقتصادية و المالية لسنة 2008 بارتباط مع بروز الاقتصاديات الصاعدة و خاصة الصين بداية انتقال العالم الى تدبير متعدد الأقطاب (multipolaire) بعد سيادة ثنائية القطبين bipolaire و عالم القطب الواحد monopolaire و الممثل في السلطة المطلقة للولايات المتحدة hyperpuissance (كما يقول فيدرين). فلقد اضطرت هذه الأخيرة في عهد الرئيس اوباما الى المبادرة من أجل إحداث مجموعة العشرين لتدفع بدولها الى إقرار برامج الإنعاش الإقتصادي للحد من الكساد الذي جاءت به الأزمة.

هكذا بدأت هذه المجموعة تحل في موقع مجموعة السبعة و الثمانية في تدبير الإقتصاد العالمي. و لما فرضت الصين موقعها في الرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة بدأ المحللون يتحدثون على مجموعة الإثنين المكونة من هذه الأخيرة و من الصين في صدارة الإقتصاديات الوطنية.

بدأت الولايات المتحدة في عهد أوباما و أكثر في عهد ترومب تبدي عزمها لأخذ مسافة عن أروبا الغربية في

المجالين الإقتصادي و الإستراتيجي، فأوقف الرئيس الجديد المفاوضات التجارية مع الإتحاد الأروبي كما فعل مع الأقطار الأسيوية. و أخذ الأمريكيون يحضرون الى الإبتعاد التدريجي عن الشرق الأوسط رغم تأكيدهم الدائم لدعم اسرائيل و ساعدهم في هذا الإتجاه حصولهم على الإستقلال الطاقي بعد بداية استغلال المحروقات الصخرية. كل ذلك وجه ضربات الى توجه المتعدد الأطراف Multilatérale في تدبير الشؤون الدولية خاصة بعد تصريح الرئيس ترومب بالخروج عن اتفاق باريس حول المناخ (دجنبر 2015).

بالرغم من ذلك فإن العناصر الجيوسياسية ما تزال بجانب العناصر الإقتصادية تفرض على الولايات المتحدة تقوية تحالفاتها في الشرق الأوسط مع العربية السعودية وخلق جبهة مناهضة لإيران.

تمكنت بلدان الإتحاد الأروبي من توقيف تدفق اللآجئين من العراق وسوريا بفضل اتفاقية عقدت مع تركيا، وهي تسعى الى الحد من تدفق المهاجرين الأفارقة عبر البحر الأبيض المتوسط، من خلال إحداث مقاربات تقنينية بمساعدة البلدان الإفريقية و البحث عن سبل تجاوز و تآزم الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة الساحل و في ليبيا.

كما أن تعدد التناقضات بين الصين و الولايات المتحدة في الواجهتين الإقتصادية و الجيوسياسية تدفع الإدارة الأمريكية الى إعادة انتشار عناياتها و اولوياتها لصالح الفضاء الهادي و بحر الصين خاصة بعد الممارسات ذات الطابع الإستفزازي لقادة كوريا الشمالية .

منذ 2016 بدأت بعض البلدان المتقدمة تتجاوز بشكل تدريجي مخلفات الأزمة الإقتصادية و المالية العالمية انطلاقا من الولايات المتحدة و ألمانيا في حين تحسنت وثائر النمو نسبيا في بلدان جنوب اروبا و توقف انكماش إقتصاديات البلدان الصاعدة (برازيل، روسيا) بعد ارتفاع نسبي للأسعار المحروقات و بعض المواد الأولية .

آفاق تطور الإقتصاد العالمي سنة 2018

يتابع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي تطور اوضاع اللإقتصاد العالمي. و في هذا الإطار أصدر البنك العالمي في بداية يناير 2018 تقريره الإقتصادي حول آفاق تطور الإقتصاد العالمي خلال السنة الجديدة وهو التقرير الذي يؤشر الى دخول النشاط الإقتصادي الى مرحلة إنتعاش دورية (cyclique) قد تتسم بطابع الإستمرارية في السنوات القادمة .

تعتمد هذه التوقعات على المكتسبات التي سجلت سنة 2017 و المتمثلة في ارتفاع وثيرة النمو عالميا الى 3 % مقابل 2,4% سنة 2016 بفضل تداخل عدة عوامل

1. ارتقاء مستوى الإستثمارات
2. تقدم الإنتاج الصناعي و كذا المبادلات التجارية
3. تحسن الثقة في الأسواق

4. تحسن المحيط التمويلي بفضل السياسات المتساهلة للبنوك المركزية و التي ساهمت في تقليص كلفة التمويلات عالميا .

يمكن اعتبار سنة 2017 سنة خروج البلدان المتقدمة (الشمال) بشكل جماعي من الأزمة الإقتصادية، حيث عرف الإقتصاد الأروبي قفزة مؤكدة مما جعل معدل النمو يرتفع ب 2,3% لدى الإقتصاديات المتقدمة عموما.

ولقد تمكنت اقتصاديات البلدان النامية من تحسين ادائها حيث وصل معدل نموها الى 4,3% نتيجة ارتقاء صادراتها من المواد الأولية و المحروقات . هكذا خرجت البرازيل و روسيا من منغلق الكساد. فخلال السنة المنصرمة ارتفعت أسعار المواد الأولية المعدنية بجانب المحروقات ولو في حدود.

هكذا تدل التوقعات أن معدل النمو العالمي سيصل الى 3,1 % سنة 2018 و سيبقى في نفس المستوى تقريبا (3%) خلال السنتين اللاحقتين 2019-2020.

ذلك أن التخلي المنتظر للبنوك المركزية عن ممارستها التسهيلية سيؤدي الى تباطؤ محدود لأداء الإقتصاديات المتقدمة (2,2%) وفي المدى الأبعد ستلعب عوامل بنيوية في استمرارية معدل النمو في حدود متواضعة لا تزيد على 2 % يتعلق الأمر بضعف الإنتاجية وتقدم شيخوخة الساكنة.

ينتظر حسب نفس التوقعات أن يصل معدل النمو سنة 2018 في البلدان النامية الى 4,5 % ليصل بين 2019 و 2020 الى 4,7% نتيجة تزايد صادرات المواد الأولية ' وهذا الاعتبار هو الذي يفسر أن معدل النمو سيصل الى 5,4% لدى البلدان الفقيرة .

و إذا كانت كل المؤشرات تدل على التباطؤ النسبي للإقتصاد الصيني (6,5%سنويا) فإن أداء الإقتصاد الهندي سيتجاوز هذا المستوى بجانب وثيرة النمو في الأقطار المتقدمة مما يفسر تعدد القاطرات في تحريك الإقتصاد العالمي.

و رغم عامل التفاؤل الذي يطبع التوقعات الإقتصادية في الأمد المتوسط فإن هناك بعض المحاذير التي يجب الإنتباه إليها و التي قد تعرقل نسبيا المسار التصاعدي ، يتعلق الأمر بمفعول بعض التقلبات الجيوسياسية وبتأثير الممارسات الحمائية انطلاقا من الولايات المتحدة وأخيرا بتأثير تغيير السياسات النقدية من طرف البنوك المركزية الشيء الذي قد يرفع من تكاليف التمويل و قد يؤدي الى شيوع بعض المضاربات.

استيقاظ الاقتصاديات الأروبية

بعد سنة 2017 التي تطابق خروج اقتصاديات الإتحاد الأروبي في كليتها من الكساد، سيعرف الاقتصاد الأروبي صحوة مؤكدة سنة 2018 تعتمد على ارتفاع للإنتاج الصناعي بشكل بنيوي . هذا ما يمكن استخراجه من توقعات كل المحللين و خاصة آخر دراسة لمكتب IHS Market صدرت في بداية السنة الجديدة، ففي نهاية 2017 ارتفع معيار المقاولات الصغرى و المتوسطة المتعلق بطلبات الصناعات الى 60,6 نقطة و هي الحدود القصوى غير المسجلة منذ 1997.

وهذا يعني أن طلبات المقاولات قد وصلت الى مستويات عالية جداً مستندة على أسس منيعة. و يعني أن الاقتصاد الأروبي سيعرف سنة جيدة الى حد كبير بعد سنة الانتقال الأخيرة التي خرج عبرها في شموليته من الأزمة.

لقد تمكن الأروبيون اليوم من تجاوز شعور الإحباط و القلق الذي تولد عن حدث (البريكسيت) استفتاء بريطانيا العظمى للخروج من الإتحاد الأروبي و عن مخلفات تقدم اليمين المتطرف و المد الشعبوي في العديد من البلدان الأروبية.

ولعل انتخاب الرئيس ماكرون حول برنامج اصلاحي و منفتح على اروبا، و كذا ارتباط فرنسا بألمانيا بعد تجديد انتخاب المستشارة ميركل من العوامل السياسية التي ستدفع بالإتحاد الأروبي الى تجاوز معيقاته السياسية و العمل من أجل تقوية اندماجه. فبالرغم من أن وثيرة النمو في أروبا لن ترجع الى المستويات المسجلة قبل الأزمة لاعتبارات بنيوية عميقة ، فإن كل المؤشرات الدالة ايجابية.

فمنذ 2013 تمكنت اقتصاديات الاتحاد الأروبي من خلق سبع ملايين منصب شغل مما ساعدها سنة 2017 الى الرجوع الى مستويات التشغيل المسجلة قبل 2008 (بداية الأزمة).

هكذا وصل معدل البطالة المتوسط في الإتحاد الأروبي نهاية 2017 إلى 7،8 % إذ لا يزيد على 7،3 % في ألمانيا حيث يبدأ انخفاضه سنة 2009 على غرار الولايات المتحدة، في حين ما يزال معدل البطالة في حدود 9 % بفرنسا و 6،15 % باسبانيا(بعد 25 % سنة 2013) و 11% في إيطاليا، و 9 % في البرتغال (بعد 15% سنة 2013) .

من الواضح أن توسع مجال المرونة الاجتماعية يساعد سوق العمل على التحسن الملحوظ و آفاق جيدة.

وكما سبق القول فلقد دشنت ألمانيا سنة 2014 العودة الى الانتعاش الاقتصادي و كانت فرنسا و ايطاليا آخر البلدان التي عرفت الانتقال الى هذا الانتعاش كما خرج اليونان من وضعية الكساد(6،1 %) هو الذي كان يرمز الى تأزم الوضع الأروبي و ما يزال عليه أن يقوم بتدبير قضية المديونية المفرطة .

كل الدلائل تشير أن معدل النمو سيصل سنة 2018 الى 2,1 % في الإتحاد الأروبي بعد أن سجل 8،1% سنة 2016 و 2،2 % سنة 2017.

وتلعب ألمانيا الدور الرائد في هذه الحركية حيث يصل معدل نموها الى 1،2 % وهو نفس الرقم المسجل لدى البرتغال، في حين يرتفع معدل النمو الى 5،2 % باسبانيا (بعد انتفاضة 2016 في حدود 5،3%) وقد يصل المعدل الى1،8 % بفرنسا و 3،1% بايطاليا.

هكذا تسعى الاقتصاديات الأروبية الى تجاوز التراجعات المسجلة منذ 2008 و العمل على تقوية اسس الانتعاش .

ذلك أن عجز الميزانيات العمومية يميل الى التقلص في كل الأقطار الشيء الذي سيسمح بالنقص من المديونية الحكومية و تمكين الاقتصاديات من قدرة الجواب على الصدمات الخارجية أو السياسية. فإذا كانت الانتخابات في فرنسا وألمانيا قد سمحت بالتغلب على نقط الاستفهام و أحيانا القلق الذي كان سائدا فإن على الإتحاد الأروبي أن يهيئ نفسه لمتابعة المفاوضات مع المملكة المتحدة (البريكسيت) و أن يتأقلم مع مواقف الرئيس ترامب بعد انتخابه و قد يتحول هذان الحدثان الى فرص ايجابية ستفرض على الأروبيين توحيد مواقفهم و ترسيخ توجهاتهم الاندماجية .
إن تحسن أوضاع الاقتصاديات الأروبية ناتج عن السياسات التساهلية للبنك المركزي الأروبي. فلقد استفاد الأروبيون من تواضع معدل الفائدة، وكذا من ضعف أسعار النفط التي عاودت الارتفاع سنة 2017 دون أن ترجع الى مستوياتها قبل 2015. لكن من المؤكد أن تعدد مصادر الدينامية الداخلية كانت مصدر انبثاق قاطرات انتعاش أخذ طابعاً بنيوياً.

هناك بعض المحادير التي يجب الانتباه لها و التي قد تحدث بعض الاختلالات (ولو أنها ستكون محدودة) في مسار الاقتصاديات الاروبية في المدى القصير.

الإشكالية الأولى : يتعلق الامر بالمستوى المنخفض جداً للتضخم وهي ظاهرة ناتجة عن سياسة التساهل المتبعة من طرف البنك الاروبي المركزي منذ 2008. فمعدل التضخم لم يتجاوز 1،5 % خلال سنة 2017 باتصال بالأساس مع ارتفاع سعر المحروقات. وقد ينخفض هذا المعدل الى 1،4 % سنة 2018 حسب تقديرات هذه المؤسسة . وهذا يعني أن عناصر الحركية ليست حاضرة في كليتها لأن الانتعاش يحتاج الى نوع من التضخم و يستدعي ارتفاع الأجور الشيء الذي يضمن زيادة في الاستهلاك.

للتذكير نزل معدل التضخم الى 0،3 %سنة 2009 قبل أن يرتفع الى 2،7% سنة 2011 (عامل ارتفاع سعر النفط) و ينقص من جديد سنة 2014 (0،4 %) ليرتفع الى 1،5% سنة 2017.

و بما أن المهمة التقليدية للبنك المركزي الأروبي هي تحجيم التضخم ، فلابد أن نذكر أن هذه المؤسسة أكدت أنها ستتابع شراء السندات السيادية في حدود 30 مليار أورو شهريا الى غاية شتنبر 2018، و بذلك فهي تسعى الى تحفيز الاقتراض و دفع التضخم ليعود الى المستويات المقبولة.

إن هذه السياسة تخدم بالأساس مصالح الأقطار المدينة مثل فرنسا وايطاليا وقد تؤدي إذا ما استمرت الى ممارسات مضاربية.

الإشكالية الثانية : التي تواجه الاقتصاديات الأروبية تتعلق بارتفاع مستوى المديونيات العمومية الناتجة عن تطبيق سياسات انتعاشية. ففي سنة 2017 وصل متوسط المديونية العمومية في الاتحاد الاروبي الى87،4 %هنا كذلك يتجلى الوضع الصحي المتميز لألمانيا حيث لا يتجاوز معدل الاستدانة العمومية بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي 65 % في حين أنه يصل الى 97% بفرنسا و 99% باسبانيا و 125 % بالبرتغال و 133% بايطاليا.

الإشكالية الثالثة : تتمركز حول معدل صرف الأورو المرتفع بالنسبة للدولار (1،20 دولار) في شهر يناير 2018، وذلك ما قد يعرقل صادرات البلدان ذات التنافسية المحدودة مثل فرنسا و إيطاليا.

إن الانتعاش المنتظر للإقتصاد الأروبي لا يعني أن اروبا تغلبت على كل عوامل هشاشتها، فوحدتها النقدية غير مكتملة و هي ما تزال لم تتقدم في مجال الاندماج المالي، و ساكنتها تشيخ سنة عن سنة، وهذا ما يفرض عليها مستقبلا الانفتاح على الهجرة من محيطها المتوسطي و الإفريقي أساساً.

وهذا ما يفسر أن معدل النمو الحالي و المنتظر سيكون دون مستواه قبل نهاية القرن العشرين. لذا سيكون على اقطارها أن تبادر بإصلاحات جديدة و أن تراجع نموذجها الاقتصادي و الاجتماعي . وهذا ما يحاول الرئيس ماكرون أن يقوم به لتقترب بلاده الى ضوابط التدبير السائدة في ألمانيا.

آسيا ترسخ موقعها في المنظومة الاقتصادية العالمية

سترتبط سنة 2018 بصعود القارة الأسيوية في تراتبية الاقتصاديات الوطنية و في الموقع داخل المنظومة الاقتصادية العالمية. فخلال هذه السنة ستتسلق الهند بعض الدرجات لتتجاوز فرنسا و المملكة المتحدة و لتحتل الرتبة الخامسة عالميا. يذكرنا ذلك بالعقد الأول لهذا القرن حيث تمكنت الصين من تجاوز فرنسا و بريطانيا و ألمانيا ثم اليابان.

بهذا الحدث ستصبح ثلاث بلدان اسيوية في مجموعة الخمس الأوائل اقتصاديا وهي الصين (الثانية بعد الولايات المتحدة، و اليابان الثالثة و الهند الخامسة بعد ألمانيا).

صدر هذا الترتيب في نهاية دجنبر 2017 عن المركز البريطاني للأبحاث الاقتصادية و الأعمال Center of Economic And Business Research (CEBR). وتؤكد الدراسة أن بلدين اسيويين آخرين وهما كوريا الجنوبية و أندونيسيا سيكونان ضمن العشر الأوائل في 2032. في حين أن مجموعة 25 الأوائل ستضم كذلك التايوان (وهي جزء من الصين) وطيلاندا و الفيليبين والباكستان.

وضمن هذا التوجه يؤكد مكتب PWC أن 4 من 5 القوى الاقتصادية الأولى في العالم ستكون سنة 2030 منتمية للقارة الأسيوية، وهي الصين (التي ستحتل المرتبة الأولى على حساب الولايات المتحدة) و الهند و اليابان وأندونيسيا.

كل هذا يؤكد الانتقال التدريجي لمركز الريادة الاقتصادية عبر المحيط الهادي الى القارة الأسيوية فيما سينحدر ثقل أروبا ثم الولايات المتحدة .

ارتقاء الاقتصاد الهندي الى الرتبة الخامسة صاحبه ارتفاع في مستوى الاستثمارات الخارجية الهندية و خاصة في الولايات المتحدة واروبا في قطاعات التعدين و الألمنيوم على سبيل المثال. وهذا ما يذكر بظاهرة الاستثمارات الخارجية الصينية التي ترسخت في العشر سنوات الأخيرة .

ومن المؤكد أن هذا التوجه سيؤدي بالضرورة الى ارتقاء التأثير الجيوسياسي للقارة الأسيوية و الى انتقال المواجهات الاستراتيجية الكبرى الى هذه المنطقة. يتجلى ذلك بوضوح في الدور الذي أناطت به الصين نفسها في منطقة البحر الذي يحمل اسمها و إن كانت الولايات المتحدة تستعد لتلعب دور الحامية العسكرية لصالح اليابان و كوريا الجنوبية.

إن كل المؤشرات تدل على أن هذين القوتين الاقتصاديتين ستعطيان العناية في المستقبل للتسلح خلافا لما كان عليه الوضع من قبل.

هكذا تظهر معالم التناقضات الجيوسياسية في القارة لأسيوية حول الصين، تساهم فيها اليابان و الكوريتان و الفيتنام في جبهة أولى و الهند و الباكستان في جبهة ثانية ، وروسيا في جبهة ثالثة. كل ذلك ضمن الحضور الأمريكي المتزايد و الذي تسعى الولايات المتحدة لتقسيم تكاليفه مع الدول المتحالفة معها . وسيكون على كل هذه الأقطار و على رأسها الصين أن تدبر تحكيماً دائماً بين الاعتناء بتشابك المصالح الاقتصادية بين كل هذه الأطراف من جهة و توجيه الاهتمام للقضايا الجيوستراتيجية من جهة ثانية، أي بين التباري الاقتصادي و التباري الجيوستراتيجي.

تصل الدراسة التي أشرنا إليها الى أن تمثيل البلدان المتقدمة و العضوة الحالية في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE في الانتاج العالمي لن يزيد على 44 % في سنة 2032 مقابل 76 % في بداية القرن.

إن العالم يعيش اليوم منعرجا يؤدي الى ترحيل النواة الصلبة و الرائدة الى بلدان العامرة ديمغرافيا كما كان الحال قبل بداية الثورة الصناعية حيث كانت القوى الاقتصادية الأولى تتطابق مع القوى الديمغرافية الأولى (الصين و الهند).

وتؤكد توقعات صندوق النقد الدولي حول معدل النمو لسنة 2018 أن المنطقة الأسيوية ستنمو ب 5،4 % أي أكثر من معدل نمو الاقتصاد العالمي (7،3%) في حين أن نمو الاقتصاد في أمريكا الشمالية لن يزيد على 2،2% و في أروبا عن 2% و في إفريقيا 7،3 %.
ولقد بدأت تبرز هذه الميولات منذ بداية القرن حيث أصبح معدل نمو الاقتصاديات النامية بما فيها الافريقية تزيد على نمو الاقتصاديات المتقدمة و ذلك بفضل انطلاقة الاقتصاد الصيني و بعده الهندي. ففي سنة 2017 وصل معدل النمو الى 8،6% بالصين و 8،6% بالهند و3،6% بالفيتنام، و 9،6 % بالكانبوج و 6،6% بالفلبين، و4،5 % في كل من ماليزيا و أندونيسيا، في حين اقترب معدل النمو بكوريا الجنوبية (3%) و اليابان 5،1 % من المستويات المسجلة لدى البلدان المتقدمة .

هكذا بدأت الفجوة بين مجال التطور و الغنى و مجال النماء تتقلص تدريجيا لصالح القارة الأسيوية وبشكل ما يزال محدودا لصالح القارة الافريقية .

ترتبط الصحوة الاقتصادية الأسيوية بتداخل عدة عوامل .

- **أولها :** اعتماد نمو الاقتصاديات على قواعد ماكرواقتصادية صلبة خاصة في مجال المالية العمومية و التوفر على فوائض تجارية خارجية.

ومع ذلك لابد أن نشير الى أن المديونية الحكومية ارتفعت في السنوات الأخيرة في البلدان الأسيوية الكبرى بعد تنفيدها لبرامج الانتعاش للحد من مخلفات الأزمة الاقتصادية (2008)، وهي مديونية من مصدر محلي في الغالب .

هكذا يصل معدل المديونية الحكومية بالنسبة للإنتاج الوطني الى 240% باليابان و 7،68% بالهند ، و6 ، 47% بالصين (يجب اعتبار مديونية الجماعات الاقليمية المرتفعة في الصين) و 38% في كوريا الجنوبية (للمقارنة 108% بالولايات المتحدة و 88% بمنطقة الأورو).

- **ثانيهما :** يتعلق بآفاق النمو الديمغرافي حيث ستزيد الساكنة الاسيوية ب410 مليون نسمة في افق 2030، ممثلة بذلك 50% من الزيادة في السكان بالعالم. ويرتبط الارتفاع الديمغرافي بتزايد معدل التمدن الذي لا يزيد على 40% مقابل ما يقرب من 90% بالبلدان المتقدمة. ذلك أن مسلسل التحضر هذا يعني توسع الانتاج الصناعي و قطاع الخدمات و كذا اتساع الفئات الوسطى و معها مستوى الاستهلاك. لكن الاستفادة من فرص الانتقال الديمغرافي يرتبط في كل الاقطار الاسيوية التي تتقدم بسرعة بتوظيفها للتكنولوجيات الحديثة و بالتالي بتقدم التعليم و التكوين والبحث العلمي.

هكذا تمكنت كوريا الجنوبية و الصين و قبلهما اليابان و بعدهما الهند بتثمين الاضافات الديمغرافية عن طريق استعمال التكنلوجيات الجديدة و على رأسها كل ما يرتبط بالاختراعات في المجال الرقمي.

يصل حجم الساكنة 2017 الى أكثر من 3،1 مليار بكل من الصين و الهند، و 250 مليون بأندونيسيا و 127 مليون باليابان و 51 مليون بكوريا الجنوبية (للمقارنة 325 مليون بالولايات المتحدة و 430 مليون بمنطقة الأورو).

هكذا تمكنت هذه البلدان من توظيف الفرص الديمغرافية المتمثلة في الانتقال الديمغرافي بجانب فرص التقدم التكنولوجي في كل مجالات الانتاج.

لابد أن ننتبه بان الثقل الديمغرافي في آسيا يبطئ ارتقاء الدخل الفردي الذي سيبقى عدة عقود دون مستواه في البلدان المتقدمة. فالدخل الفردي في الصين يمثل اليوم بالكاد 15 % من الدخل الفردي في الولايات المتحدة في حين ان الدخل الفردي الهندي لا يمثل سوى 5% من هذا الأخير.

في نهاية 2017 قدر الدخل الفردي السنوي ب :
38.550 دولار باليابان
و 29.73 دولار بكوريا الجنوبية
و 8.583 دولار بالصين

و 1852 دولار بالهند (للمقارنة 59.495 دولار بالولايات المتحدة
و 36.780 دولار بمنطقة الاورو).

سيكون على الاقتصاديات اللأسيوية أن تعالج في المستقبل إشكالية اللآتكافؤ في توزيع المداخيل و الثروات حيث أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتسعت بارتباط مع دينامية النمو، ورغم أن الفقر تقلص بشكل ملحوظ خاصة في الصين فإن فضائه ما زال حاضرا بقوة خاصة بالهند.

هكذا تدل الدراسة التي قام بها مئة من الاقتصاديين في 70 بلد و التي صدرت في دجنبر 2017 حول ميولات تزايد الفوارق الاجتماعية في الثلاثين سنة الأخيرة أن الظاهرة لا تهم الولايات المتحدة و البلدان الرأسمالية وحدها بل تهم كذلك البلدان اللأسيوية الكبرى.

(Income World Weath and Data WIDWorld).

تشير هذه الدراسة حول اللاتكافؤ أن 10 % من السكان الأكثر غنى يحصلون على 55 % من المداخيل في الهند و 46% في روسيا و 41 % في الصين (للمقارنة تصل هذه النسب الى 61 % في الشرق الأوسط و هي الأعلى عالميا وإلى 55 % في البرازيل و54% في افريقيا جنوب الصحراء و 47 % في الولايات المتحدة و 37% في اروبا الحد الأدنى في اللآتكافؤ).

وسيكون على البلدان اللأسيوية أن تتعامل مع ظاهرة تقدم السن المتوسط للساكنة نحو مزيد من الشيخوخة كما يتجلى حاليا في الصين و الذي قد تؤدي الى بداية انحدار معدل النمو . في هذا الاطار تسعى الصين مند 2014 الى تغيير نموذج تنميتها معتمدة على توسيع السوق الداخلية و توظيف التكنولوجيات المتقدمة و العناية بالاقتصاد الأخضر. فهي تعتبر أن الانتقال الى مقاربات جديدة للتنمية سيساعد على تجاوز «فخ المداخيل المتوسطة» الذي اصاب بعض الاقتصاديات الصاعدة والتي دخلت اقتصادياتها نوع من الجمود.

إن كل ذلك لا ينقص من حركية اللحاق الذي دخلته الاقتصاديات اللأسيوية و التي ستجعل من القارة الأسيوية في نهاية العقد الثالث من القرن المحرك الأول للاقتصاد العالمي.

2018 سنة منعرج. نعم هذا مؤكد فهي تؤشر لانطلاقة جديدة للاقتصاديات الأروبية و تجاوزها مخلفات الأزمة العالمية التي انبثقت منذ عشر سنوات ، لكنها في ذات الوقت مجرد محطة في مسار العولمة في مدها و جزرها و في التحولات التي تعرفها المنظومة الاقتصادية العالمية و التي تؤدي منذ بداية القرن الى تأكيد تموقع القارة الأسيوية في المساهمة في ريادة النشاط الاقتصادي و صناعة عالم تطبعه التعددية القطبية. و سيكون علينا كمغرب ومغارب ومتوسطيين وأفارقة أن نجد الأجوبة اللازمة لهذه التحولات لنحسن موقعنا التفاوضي خلال هذا القرن.

عناصر مرجعية

-Banque Mondiale : rapport global Economic Prospect. Janvier 2018

-FMI/ Statistiques Perspectives de croissance 2018

-Etude : Center of Economic and business/ Research

CEBR- Grande Bretagne

Décembre 2017

-Etude : PWC sur le classement des économies mondiales dans le Monde.

Décembre 2017

-Etude : World Weath and Income Date

WID World.

Décembre 2017

-Etude : HIS Market

« Le Monde » : Inégalités : Une menace planétaire

15-12-2017

« Le Monde » :l'économie européenne retrouve sa vigueur

4-1-2018

« Le Monde » : L'Asie bouscule l'ordre Mondial

8-1-2018

Thierry De Montbrial : Vivre le temps des troubles

Albin Michel

Paris-2017

François Longlet : La fin de la Mondialisation

Pluriel

Paris-2014

Rameses 2017 : Un Monde de rupture : Terrorisme, Moyen orient, Crise

Dunord -2016

مركـز الدراسات والأبحـاث OCP Policy Center

العنوان: مركز الأعمال حي الرياض - الجهة الجنوبية - الطابق 4
محج الرياض. الرباط. المغرب.

الهاتف : 08 08 27 37 5 212+
الفاكس: 54 31 71 37 5 212+
البريد الإلكتروني : contact@ocppc.ma

ISSN N° 2421-9479
Dépôt légal N° 2015PE0055